معهد التخطيط القومى

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٤٠)

(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية و دوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية و الإقليمية و المحلية)

يناير ٢٠١٣

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٤٠)

(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)

يناير ٢٠١٣

الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى
فى ضوء المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية

أكتوبر ٢٠١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

ملخص البحث

تتعدد وتتنوع المتغيرات المحلية والعالمية والاقليمية المؤثرة على الوضع المستقبلى للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى .

وقد تناول هذا البحث هذه المتغيرات على جميع المستويات ، فى الفصل الأول حيث تم رصد وتحليل أبرز المتغيرات المحلية التى أحدثت تأثيرات واضحة على مجريات الحياة فى مصر على ثلاث محاور رئيسية :

- المحور الأول : يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية
- المحور الثانى : يتعلق بالمتغيرات السياسية
- المحور الثالث : يتعلق بالمتغيرات الاجتماعية

وتوصل هذا البحث إلى أن ثورة ٢٥ يناير لم تكن إلا محصلة لكل هذه المتغيرات من تدهور جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، من معدلات الاستثمار ، وتردى الأحوال المعيشية وتفشى الفقر والبطالة وتراجع القدرات الانتاجية والتصديرية للصناعة والزراعة المصرية ، وتراجع مستوى جميع الخدمات .

كما تناولت الدراسة بعض المتغيرات العالمية مثل مسلسل الأزمات الاقتصادية من عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨ ، وحرب العملات فى ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ، وأزمة منطقة اليورو .

مع رصد وجوه أخرى للأزمات الاقتصادية ظهرت فى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبات أسعار النفط مع تحليل لدلالات هذه الأزمات عموما وخاصة على الدول النامية المستقبلة لهذه الأزمات ومنها مصر .

وقد تناولت الدراسة بالتحليل بعض المتغيرات على المستوى الاقليمى مثل تعاظم دور "مجلس التعاون الخليجى" يقابله إنزواء الدور المصرى وإنهيار المثلث المصرى – السعودى – السورى ، مع بروز دور إيران وتركيا .

وتم مناقشة بنية النظام المالى العالمى والتوصل إلى ضرورة تغييره وذلك من خلال العمل على حوكمة صندوق النقد الدولى بإضفاء الطابع متعدد الأطراف على الإدارة الاقتصادية الدولية ، وضرورة تغيير الأوزان الخاصة بالدول الأعضاء . كما أبرزت الدراسة دور

المجموعات الدولية الجديدة فى التأثير على إعادة هيكلة النظام المالى الدولى ومن أهمها دور مجموعة العشرين .

كما تم دراسة وتحليل التغييرات الهيكلية فى التجارة السلعية وذلك فى الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١ وتم التأكيد على ضرورة وضع استراتيجية للتجارة الخارجية السلعية المصرية فى شكل منظومة ، يبلورها برنامج الاصلاح الهيكلى للتجارة الخارجية يحدد ويغير توجهاتها المستقبلية فى ضوء المستجدات المحلية والاقليمية والعالمية وثورات الربيع العربى .

كما تم دراسة وتحليل التدفقات المالية الخارجية وانعكاس المتغيرات الدولية والاقليمية عليها، ووضع رؤية مستقبلية لتنمية هذه التدفقات فى المدى المتوسط والطويل .

وفى **الجزء الأخير** من الدراسة والخاص بالتعاون الاقتصادى العربى فى ضوء التغيرات الأخيرة ، تم عرض وتحليل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من جميع الجوانب مع استعراض لأهم القواعد والأسس لتطبيق البرنامج التنفيذى وتحديد آلية تحرير التبادل التجارى بين الأطراف .

وتم رصد المردود المتواضع للمنطقة وإيضاح المعوقات والعراقيل التى واجهتها ، والتوصل إلى ضرورة حل المشاكل العالقة لمنطقة التجارة والعمل على إقامة اتحاد جمركى وذلك لتفعيل جهود التكامل العربى والارتقاء بمستوى الاقتصادات العربية .

كما ناقش هذا الجزء من الدراسة دور تحرير تجارة الخدمات فى تفعيل التعاون العربى فى إطار الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات ، وتم تحديد المكاسب والفرص ، كذلك التحديات والمعوقات التى تقابل البلاد النامية ومنها مصر من تطبيق قواعد هذه الاتفاقية .

وقدم **البحث مثلين** على تحرير تجارة الخدمات :

الأول : تحرير خدمات الأسواق المالية فى إطار الجاتس وتبيان أثر ذلك على أداء أسواق المال العربية باعتبار أن أسواق المال فى البلاد النامية ومنها البلاد العربية ، كذلك فى مصر ليست من التقدم والتطور الذى يمكنها من المنافسة فى هذا المجال .

الثانى : هو تحرير قطاع الخدمات السياحية باعتبار أن معظم الدول العربية تتمتع بمقومات سياحية متميزة ومن ثم فإن تحرير الخدمات السياحية فى هذه الدول سوف يساعد على إزدهار السياحة العربية البينية .

المحتويات

المقدمة ..... م

الفصل الأول المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية ١

المبحث الاول المستجدات والتغيرات المحلية على الساحة المصرية ٣

أولا : الأوضاع الاقتصادية قبل الثورة ٣

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية بعد الثورة ٢١

ثالثا : الاوضاع السياسية قبل الثورة..... ٢٤

رابعا : التطورات السياسية بعد الثورة..... ٢٨

خامسا : الأوضاع الاجتماعية قبل الثورة..... ٢٩

سادسا : الأوضاع الاجتماعية بعد الثورة ٣٣

المبحث الثاني بعض المتغيرات العالمية ٣٧

أولا : بيئة اقتصادية عالمية مولدة للأزمات الدورية المتعاقبة وحاضنة للاضطراب المالى..... ٣٧

ثانيا : التغير في شبكات نقل النفط والغاز عالمياً وإقليمياً..... ٤٤

المبحث الثالث بعض متغيرات ومستجدات البيئة الإقليمية ٤٦

أولا : تعاظم دور دول "مجلس التعاون الخليجي" ٤٦

ثانيا : بروز الدور الإيراني ٥١

ثالثا : الدور التركي والعلاقات العربية – التركية..... ٥٥

المبحث الرابع بنية النظام المالى الدولى وضرورة تغييره ٦٠

أولا : حوكمة صندوق النقد الدولي ٦٠

ثانيا : دور المجموعات الدولية الجديدة..... ٦٣

الفصل الثاني التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية السلعية المصرية في ظل المتغيرات المحلية والعالمية..... ٦٦

مقدمة ٦٧

المبحث الأول إطلالة علي سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ ..... ٦٨

المبحث الثانى التغيرات والاختلالات الهيكلية في التجارة الخارجية السلعية المصرية ٧٦

أولا : نظرة عامة على التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية السلعية ٧٦

ثانيا : التغيرات والاختلالات الهيكلية في الصادرات السلعية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ ..... ٧٨

ثالثا : التغيرات والاختلالات فى هيكل الواردات السلعية..... ٨٣

المبحث الثالث الرؤية المستقبلية للاصلاحات الهيكلية للتجارة الخارجية وتوجهاتها ٨٧

أولا : ملاحظات ضرورية على التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية والسياســـــــــات التجارية وسعر الصرف المطبقة ٨٧

ثانيا : محاور الرؤيـــة المستقبلية للاصـــلاحات الهيكلية للتجارة الخارجيـــة وتوجهاتهـــــــــــــا المستقبلية ٩٠

الفصل الثالث التدفقات المالية الخارجية وانعكاس المتغيرات الدولية والاقليمية عليها وتأثير الثورات العربية ٩٤

مقدمـــة ٩٥

المبحث الأول تطور التدفقات المالية الخارجية الجارية فى الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١ ..... ٩٧

أولا : التدفقات المالية الناتجة عن الصادرات السلعية ٩٨

ثانيا : التدفقات المالية الناتجة عن السياحة القادمة ٩٩

ثالثا : التدفقات الناتجة عن الخدمات الملاحية لقناة السويس ١٠١

المبحث الثانى المحددات المؤثرة على التدفقات الخارجية الناتجة عن التجارة الدولية ١٠٣

أولا : المحددات المؤثرة على الصادرات السلعية ١٠٣

ثانيا : المحددات المؤثرة على التدفقات المالية الناتجة عن السياحة القادمة ١٠٥

ثالثا : المحددات المؤثرة على التدفقات المالية الناتجة عن الخدمات الملاحية لقناة السويس ١٠٦

المبحث الثالث تطور التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن التحويلات الجارية ومحدداتها ١٠٨

أولا : تطور التحويلات الرسمية فى شكل منح سواء نقدية أو سلعية ١٠٨

ثانيا : تطور التحويلات الجارية الخاصة فى شكل تحويلات المصريين العاملين بالخارج ١١٠

ثالثا : المحددات المؤثرة على التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن التحويلات الجارية ١١٢

المبحث الرابع تطور التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن الاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر والقروض الخارجية من منظور التمويل الدولى كتدفقات رأسمالية ١١٤

أولا : الاستثمار الأجنبي المباشر ١١٥

ثانيا : الاستثمار الأجنبي غير المباشر ١١٨

ثالثا : التدفقات المالية الناتجة عن القروض الخارجية ١٢١

رابعا : المحددات المؤثرة علي التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن الاســـتثمارات الاجنبية المباشرة... ١٢٣

خامسا : المحددات المؤثرة علي التدفقات المالية الخارجية الناتجة من الاســـتثمارات الاجنبية غـــير المباشرة ١٢٥

سادسا : المحددات المؤثرة علي التدفقات الناتجة عن القروض الخارجية ١٢٧

المبحث الخامس مدى انعكاس المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية والثورات العربية على التدفقات المالية الخارجية ١٢٨

أولا : انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية على التدفقات المالية الخارجية ١٢٨

ثانيا : انعكاس ثورة ٢٥ يناير والثورات العربية ١٣٠

المبحث السادس الرؤية المستقبلية لتنمية التدفقات المالية الخارجية للاقتصاد المصرى فى الاجل المتوسط والطويل (ما بعد المرحلة الانتقالية) ١٣٢

أولا : الآثار الاقتصادية الناتجة عن انخفاض التدفقات المالية من السياحة والتحويلات الرسمية فى شكل منح والاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر والقروض الخارجية بعد ثورة ٢٥ يناير ١٣٢

ثانيا : الرؤية المستقبلية لتنمية التدفقات المالية الخارجية للاقتصاد المصـــــــــــــــرى في الاجل المتوسط والطويل ، ما بعد المرحلة الانتقالية ١٣٤

الفصل الرابع التعاون الاقتصادي العربي في ضوء التغيرات العربية الاخيرة.....١٣٨

مقدمة : ١٣٩

المبحث الاول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....١٤٠

المبحث الثاني أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاقتصادات العربية..... ١٤٤

اولا- المحور التجاري..... ١٤٤

ثانيا- المحور الاستثماري..... ١٤٧

المبحث الثالث نظرة تحليلية لاثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ١٥٠

اولا- المردود المتواضع لمنطقة التجارة الحرة العربية ١٥٠

ثانيا: المعوقات والعراقيل التي واجهت منطقة التجارة الحرة..... ١٥٣

ثالثا: جهود وإجراءات تلافي هذه المعوقات ١٥٧

المبحث الرابع تفعيل جهود التكامل للارتقاء بمستوى الاقتصادات العربية ١٥٩

أولا : حل المشاكل العالقة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... ١٥٩

ثانيا : العمل على قيام اتحاد جمركى عربى ١٦١

المبحث الخامس تفعيل بعض دوائر التعاون المصرى الدولى غير العربية ١٦٥

أولا : مصر والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)..... ١٦٥

ثانيا : مستجدات الأوضاع على ساحة الكوميسا..... ١٦٧

ثالثا : الآليات الجديدة التي تم اتخاذها على المستوى المحلي لتحسين أداء التبادل التجاري..... ١٦٨

رابعا: القطاعات المستهدف زيادة الصادرات منها ١٦٨

خامسا : أثر انضمام مصر إلى الاتفاقية على التبادل التجاري مع الدول الأعضاء..... ١٦٨

سادسا : نظرة عامة على التجارة البينية للتكتل ١٦٩

الفصل الخامس دور تحرير تجارة الخدمات في تفعيل التعاون العربى ١٧١

مقدمة.....١٧٢

المبحث الاول مفهوم تجارة الخدمات طبقا للاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (جولة أورجواى)١٧٣

أولا: التعريف بالاتفاقية ١٧٣

ثانيا: الالتزامات التى تضمها الاتفاقية العامة للتجارة..... ١٧٥

المبحث الثاني موقف الدول النامية من تحرير تجارة الخدمات (فرص وتحديات).....١٨١

أولا: المكاسب والفرص..... ١٨٢

ثانيا: التحديات والمعوقات..... ١٨٤

ثالثا: مقترحات وتوصيات..... ١٨٥

المبحث الثالث تحرير تجارة خدمات الأسواق المالية فى إطار الجاتس وأثرها على أداء أسواق المال العربية ١٨٧
أولا: مفهوم تجارة الخدمات المالية فى إطار الجاتس والأسواق المالية ١٨٧
ثانيا: واقع تجارة الخدمات المالية فى الدول العربية..... ١٨٧
ثالثا: أثر تحرير تجارة خدمات الأسواق المالية فى إطار الجاتس على أداء أسواق المال العربية..... ١٨٩
نتائج وتوصيات..... ١٩٣

المبحث الرابع تحرير قطاع الخدمات السياحية ١٩٦
أولا: السياحة العربية البينية..... ١٩٦
ثانيا: اتفاقيات التعاون العربي في السياحة ١٩٧

المبحث الخامس مستقبل السياحة فى مصر فى ضوء الوضع الراهن..... ٢٠١
أولا : أثر القطاع السياحى على الاقتصاد المصرى..... ٢٠١
ثانيا : ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأثرها على القطاع السياحى المصرى ٢٠١
ثالثا : الرؤية المستقبلية للقطاع السياحى المصرى في ضوء الوضع الراهن..... ٢٠٥

الملاحق ٢١١

قائمة المراجع ٢١٧

الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية

المقدمـــة

تتعدد وتتنوع المتغيرات العالمية والاقليمية المؤثرة علـــى الوضـــع المســـتقبلى للعلاقـــات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى . حيث تتسم البيئة الاقتصادية العالمية بأنها بيئة مولدة للأزمات الدورية المتعاقبة وحاضنة للاضطراب المالى ، مع تغيرات على المستوى الاقليمى تمثلت فى بعض الملامح التى تظهر فى تعاظم دور مجلس التعـــاون الخليجى فى مجال إدارة تفاعلات المنظومة العربية مع انحسار أدوار بعض الدول العربيـــة الرائدة مثل مصر حيث اعترى هذا الدور نوع من الانزواء النسبى قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير نظراً للاضطراب الداخلى مع دخول سوريا دوامة التشاحن الداخلى ممـــا أدى إلـــى انهيـــار المحور الثلاثى الشهير عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ (مصر ، السعودية وسوريا) وبـــروز دور كل من القوتين الإقليميتين : إيران وتركيا . كما شهدت مصر خلال العقد الأخير العديـــد من التغيرات والتقلبات المحلية وطالت هذه المتغيرات مختلف جوانب الحيـــاة فـــى مصـــر اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً .

كل ذلك انعكس على اختلال الهيكل القطاعى للنمو الاقتصادى وطبيعة القطاعات المســـئولة عن النمو وظهر ذلك فى تراجع مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى كـــذلك القطاع الصناعى وخاصة الصناعات التحويلية والاستراتيجية هذا بالإضافة إلى الخلـــل فـــى هيكل الصادرات والواردات الذى تمثل فى أن ما يقرب من نصف الصادرات المصرية هـــى صادرات وقود واحتلال واردات السلع الغذائية نسبة عالية من إجمالى الواردات (١٧%) مع ارتفاع معدلات البطالة وتفشى الفقر هذا بالإضافة إلى التراجع فى كثير من المجالات ، فى مجال حقوق الإنسان والحريات العامة مع خلل فى البيئة التشريعية .. كل هذا دفـــع فريـــق البحث للعمل على دراسة :

أولا : المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية

ثانيا : التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية الســـــلعية المصرية فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية

ثالثا : التدفقات المالية الخارجية وانعكاس المتغيرات الدولية والاقليمية عليها وتأثير الثورات العربية

رابعا : فرص وتحديات التكامل الاقتصادى العربى فى مناخ الربيع العربى

وقد قام البحث بوضع رؤية مستقبلية لكل موضوع تمت دراسته وتحليله .

وهذا لا يسعنى إلا التقدم بالشكر الوفير لأعضاء فريق البحث الذى لم يدخر وسعاً فى بذل الجهد لكى تظهر هذه الدراسة بالشكل اللائق ، ونرجو من الله العلى القدير أن تكون هذه الدراسة عوناً للباحثين وخطوة على طريق البحث والمعرفة .

فريق العمل البحثى

من داخل المعهد :

١- أ.د. فادية عبد السلام	المستشار العلمى للدراسة
٢- أ.د. اجلال راتب العقيلى	أستاذ ومستشار العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد
٣- أ.د. محمد عبد الشفيع	مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد
٤- أ.د. سلوى محمد مرسى	مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد
٥- أ. زينب محمد نبيل الصادى	مدرس مساعد بالمعهد
٦- أ. عاصم أحمد زينهم	معيد بالمعهد

من خارج المعهد :

- أ.د. عبد المطلب عبد الحميد	رئيس قسم مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات ورئيس قسم الاقتصاد .
- د. بهجت أبو النصر	رئيس قسم البحوث والدراسات الاقتصادية - بالجامعة العربية

الباحث الرئيسى

(أ.د. اجلال راتب العقيلى)

Abstract

This research deals with very Important Aspects of The Egyptian Economic International Relations with respect of the international and regional and Local changes, Politically, Socially and Economically .

And enlights its effects and reflections on ,

- **Foreign trade structure**
- **External Financial Flows**
- **Challenges and Opportunities For Arabic economic integration**
- **Roll of the liberalisation of service trade in stimulating Arabic economic Integration**

الفصل الأول

المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية

المبحث الاول

المستجدات والتغيرات المحلية على الساحة المصرية

شهدت الساحة المصرية خلال العقد الأخير (الأول من الألفية الجديدة) العديد والعديد من التغيرات والتقلبات ، طالت هذه التغيرات بطبيعة الحال مختلف جوانب الحياة في مصر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، ونتيجة للعديد من السلبيات التى طالت معظم التغيرات فى هذه المناحى ، تولد غضب وعدم رضا داخل كل اطياف المجتمع المصرى ، ظل هذا الغضب دفينا لفترة طويلة إما بفعل السلبية التي أصابت عديد من شرائح المصريين او خوفا من بطش السلطة فى احيان اخرى ، الا انه وبدءا من عام ٢٠٠٦ – والذى شهد اضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى – تصاعدت حدة المظاهرات العمالية والفئوية وكذلك بعض المظاهرات السياسية ، وبات مقر السلطة التنفيذية فى البلاد (مجلس الوزراء) مقصدا دائم للاعتصامات والمظاهرات الفئوية ، واستمر التخبط السياسى والاقتصادى واستمرت معه المعاناة وعدم الرضا حتى وصل الأمر لذروته مع بداية عام ٢٠١١ واندلعت الثورة المصرية لتكتب الفصل الاخير من فصول هذا النظام الذى فشل فى ادارة موارد مصر والاستفادة من طبيعتها الخاصة وساهم فى تراجع دورها الاقليمى والدولى واغرق فقراءه فى غيابات الجهل والفقر والمرض ، ومما لا شك فيه ان محاولة اجمال كل هذه التغيرات يعد أمرا صعبا لاسيما مع تشعبها وتعددها وتداخلها فى كثير من الاحيان ، ولذا سنحاول إلقاء الضوء على أبرز التغيرات التى أحدثت تأثيرات واضحة على مجريات الحياة فى مصر .

وسنقوم بتقسيم هذه المستجدات الى ثلاث انواع من المستجدات :

الاولى : تتعلق بالمتغيرات الاقتصادية

الثانية : تتعرض للجانب السياسى

الثالثة : تتناول الاوضاع الاجتماعية

أولا : الأوضاع الاقتصادية قبل الثورة

يمكن تلخيص الوضع الاقتصادى لمصر فى الفترة الاخيرة بنمو اقتصادى لم يتحول الى تنمية ، فمن المهم تحقيق نمو اقتصادى باعتباره اهم المتغيرات الاقتصادية ولكن الاهم من ذلك هو كيف يساهم هذا النمو فى تحقيق طفرة داخل الاقتصاد ،وهو ما يتطلب تحليل طبيعة هذا النمو وضرورة التامل فى هيكل القطاعات الاقتصادية المولدة لهذا النمو ، ومن خلال ذلك يمكن الحكم على ما اذا كان هذا النمو يعنى زيادة الطاقات الانتاجية داخل الاقتصاد ودعم قدراته التصديرية وزيادة مستويات الدخول و القدرات الشرائية ومن ثم انعاش الطلب الداخلى واحداث حالة من الرواج الاقتصادي داخل المجتمع ... وهو ما ينعكس فى المراحل التالية لذلك على تحسين مستوى الانفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والاسكان وغيرها ، وتدريجيا يبدا هذا النمو الاقتصادى فى التحول الى تنمية اقتصادية شاملة ، وهو مالم يتحقق فى حالة مصر، فلقد ملئت حكومة الحزب الوطنى الافاق عن انجازاتها الهائلة التى حققتها ولاسيما على الجانب الاقتصادى – وأصدرت كتابا كاملا عن انجازات حكومة نظيف فى خمس سنوات الحكومة –، وكانت تستند فى هذا الى مجموعة من الارقام والاحصاءات لعدد من المؤشرات الاقتصادية ، ومن هذه البيانات مثلا :

- "وصول نمو الناتج المحلى الاجمالى لأعلى معدلاته فى ٢٠٠٧ حيث وصل الى ٧,٢% ، وان كان تراجع بسبب الازمة المالية فى العام التالى الى ٤,٧ % ولكنه استعاد صعوده فى ٢٠٠٩ ووصل الى ٥,١ %.
- تزايد صافى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى من (٢٢,٩) مليار دولار فى ٢٠٠٦ الى (٣٥,٢) مليارد‌ولار فى ٢٠١٠ .
- تزايد صافى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى من (٢٢,٩) مليار دولار فى ٢٠٠٦ الى (٣٥,٢) مليارد‌ولار فى ٢٠١٠ .
- خفض معدل البطالة من (١١,٢ %) فى ٢٠٠٥ الى (٩%) فى ٢٠٠٩ .
- زيادة عدد السائحين من (٩٧٨٨) مليون سائح فى ٢٠٠٦ الى (١٣٧٥٨) مليون فى ٢٠٠٩.

- وصل صافى الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى رقم قياسى حيث وصلت لـــــــ ١٣,٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧ "[1].
- "تراجع نسبة الدين العام المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى من (٧٦,١ %) فى نهاية يونيو ٢٠٠٦ الى (٦٣,٨ %) بنهاية يونيو ٢٠١٠.
- تراجع نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى من (٢٢,٨%) فـــى ٢٠٠٧ الى (١٥,٩%) فى عام ٢٠١٠ "[2].

وغيرها من المؤشرات التى اعلنت عنها البيانات الرسمية للحكومة ، ولكن رغم هذا التحسن (الرقمى) لوضع الاقتصاد المصرى. إلا أنه – ورغم كل هذه الانجازات الرقمية – لم يشعر المجتمع بها ، بل على العكس تراجعت القدرات الانتاجية ومن ثم التصديرية للصناعة المصرية ولم تكن الزراعة افضل حالا من الصناعة فتراجع الانتاج الزراعي وتدهورت احوال الفلاح المصري، مما ساهم في تردى الاوضاع المعيشية واختلال ميزان العدالة الاجتماعية حيث اتسعت الفجوة اكثر واكثر بين اغنياء المجتمع وفقرائه، وهو مايؤكد ان الاعتماد على هذه الارقام الجوفاء كعامل لتقييم وضع الاقتصاد المصرى يعد ابعد ما يكون عن الدقة والمصداقية ، وهذا التردى فى الاوضاع الاقتصادية كان محصلة التخبط فى صنع السياسة الاقتصادية ساهم فى خلق مجموعة متداخلة من التشوهات والاختلالات فى هيكل الجسد الاقتصادى المصرى ، وهو ما يمكن تلخيصه من خلال النقاط التالية :

١- الارث الاقتصادى الثقيل لما سمى ببرامج الاصلاح الاقتصادى

فصانعي القرار الاقتصادي لم تكن لديهم الرؤية حول كيفية علاج التشوهات الهيكلية التي ورثها الاقتصاد المصري جراء تطبيقه لحزم الإصلاح الاقتصادي التي فرضت عليه من مؤسستي بريتون وودز كشرط لتقديم المساعدات والقروض، فمنذ منتصف السبيعينات (أو ما يسمى ببداية حقبة الانفتاح) عقدت مصر مع صندوق النقد الدولى ثلاث اتفاقيات فى سنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٧ ، ولكن كل هذه الاتفاقيات باءت بالفشل لاسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ولكن نظرا لاستمرار معاناه الاقتصاد المصرى، حيث استمر عدم التوازن بين جانبى العرض والطلب ترتب عليه عجز فى ميزان المدفوعات وميزانية الحكومة ، بالاضافة الى تحقيق معدلات عالية من التضخم ، انخفاض معدل تدفق العملات الصعبة الى مصر خلال النصف الثانى

---

[1]) CB , Monthly report , September 2011 .

[2]) التقرير المالى الشهرى لوزارة المالية ، سبتمبر ٢٠١٠ ، مجلد ٦ ، العدد ١١ .

من الثمانينيات وبالتالى تراجع معدل الاستثمار ومعدل نمو الاقتصاد القومى، وتراكمت الديون الخارجية بحيث بلغت متاخراتها ١١,٤ مليار عام ١٩٩٠ فضلا عن تزايد اعباؤها (اقساط – فوائد) ، ونتيجة لكل هذه الاختلالات قامت الحكومة المصرية بعقد اتفاقا جديدا مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى عام ١٩٩١ بهدف تحقيق الاصلاح الاقتصادى واستعادة التوازن بين العرض والطلب فى الاقتصاد المصرى ، وكان توقيع هذه الاتفاقية بمثابة اعلان صريح عن انتهاج مصر مسار ايدولوجى جديد ، تحدد خيوطه مكونات هذه الحزم الاصلاحية الاشتراطية، والتى يمكن تلخيصها كالتالى :

- سياسات اصلاح القطاع العام (سواء من خلال تغيير البيئة المؤسسية والقانونية والمالية لمشروعات القطاع العام ، أو خصخصة مشروعات القطاع العام فى قطاع انتاج السلع والقطاع المالى).
- السياسات السعرية (والتى تشمل تحرير اسعار منتجات القطاع العام ورفع اسعار الطاقة وتحرير اسعار المنتجات الزراعية ورفع اسعار وسائل المواصلات .. الخ).
- سياسات الاستثمار (والتى تهدف الى تحرير الاستثمار والمساواة فى قواعد وقوانين الاستثمار بين القطاعين العام والخاص لخلق جو من المنافسة المتكافئة بين القطاعين).
- السياسات الخارجية (والتى تشمل اصلاح نظام سعر الصرف " خفض ثم توحيد سعر الصرف " ، تحرير التجارة ، الاعفاء من الديون) .
- الاصلاح النقدى (من خلال وضع سقوف ائتمانية لاقراض البنوك للقطاعين العام والخاص ، تحرير سعر الفائدة).
- السياسات المالية (التى استهدفت خفض عجز الموازنة المتفاقم من خلال استهداف جانبى الموازنة العامة المصروفات بالانخفاض والايرادات بالزيادة).

وهذه السياسات وان حققت بعض النتائج الايجابية فى المراحل الاولى – منها مثلا تحقيق الميزان الجارى فائضا بلغ ١٣٩١ مليون دولار عام ٩١١٩٠ ، تخفيض عجز الميزانية من ١٧,٢% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٩١١٩٠ الى ٧,٢% فى عام ٩٢/٩١ ثم الى ٤,٧% فى عام ٩٣/١٩٩٢ ، انخفاض التضخم من ١٤,٧% عام ٩١/٩٠ الى ١١,١% فى ٩٣/٩٢ ،

بالاضافة الى بعض المؤشرات الاخرى[3] - الا انه سرعان ما بدات هذه المؤشرات فى التراجع مرة اخرى وعاد الاقتصاد ليعانى من جديد مشيرا الى ان خلطة الصندوق السحرية - ورغم هذه النتائج الاولية الخادعة - ربما لم تجدى اثرها ، وهو ما يظهر من بعض الدلائل الرقمية كذلك، منها :

- ارتفاع متوسط التضخم السنوى الى ١١% خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ مقارنة بـــ٦,٥% فى الفترة ١٩٩١-٢٠٠١، وذلك بسبب تراجع الدور الاقتصادى والاجتماعى للحكومة ، التخفيضات المتكررة فى قيمة العملة ، تزايد تعرض الاقتصاد المصرى للصدمات الخارجية .
- تزايد العجز الكلى للموازنة العامة بعد ٩٧-٩٨ لدرجة انه وصل الى ثلاثة امثال مستواه فى ٩٠-٩١.
- لم يكن لبرنامج التثبيت اثر واضح على نسبتى الايرادات العامة والضريبية للناتج المحلى الاجمالى حيث تراجعت هذه النسب من ٢٧,٢ و ١٦,٤ خلال الفترة ٩٠-١٩٩١- ٩٧-١٩٩٨ الى ٢٠,٨ و ١٤,٦ خلال الفترة ٩٨-١٩٩٩- ٢٠٠٤-٢٠٠٥ .
- انكماش هائل فى الدور الاقتصادى والاجتماعى للحكومة خلال الفترة ٩٨-١٩٩٩ - ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وبالتالى تراجع الانفاق الجارى الى الناتج المحلى الاجمالى بمقدار الثلث ، وكذلك انخفاض نسبة الانفاق الاستثمارى بما يزيد على اربعة اخماس وهبوط نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلى الاجمالى بأكثر من النصف وهو ما انعكس بدوره بلاشك على اوضاع التشغيل وارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن تراجع متوسط الاجر الحقيقى لموظفى الحكومة بنسبة ٥٢,٥% بين عامى ٨٢ و٩٧ ، وتراجع متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالاسعار الثابتة والتى وصل فى عام ٩٧-١٩٩٨ الى المستوى الذى كان عليه قبل ٢٢ عاما .
- تراجع الانفاق الحكومى بالطبع على الصحة والتعليم وانخفاض نصيب الفرد من الدعم الحقيقى حيث هبط فى عام ٩٧-٩٨ الى خمس مستواه عام ١٩٧٥.

---

[3]) جودة عبد الخالق ، كريمة كريم ، " أساسيات التنمية الاقتصادية " ، القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٥٧ – ١٨٨ .